

# بيان حملة إعدام وطن بشأن أحكام الإعدام التي تمت اليوم



## بيان حملة إعدام وطن

حملة #إعدام\_وطن تدين الأحكام التعسفية بالإحالة للمفتي لـ ٢٥ معتقلا اليوم وتعتبرها جرائم تصفية جسدية ليس أكثر

رغم أن القضاء المصري قد أرانا الكثير مما يدهش في الآونة الأخيرة؛ إلا أن تجاوزه لكافة المعايير القانونية والدستورية يزيد كل يوم عما سبق؛ فبعد ١٢ حكما جائرا بالإعدام أو بالإحالة إلي المفتي في ١٢ قضية مختلفة؛ فقد صدر اليوم فقط ٥ أحكام جديدة بالإحالة إلي المفتي بينها ٤ فقط في الدقهلية، والخاصة في قضية # غرفة عمليات رابعة، حيث بلغ مجموع من تمت إحالتهم إلي المفتي اليوم ٢٥ شخصا، فيما لا يوحى إلا بأن الأحكام لا تصدر إلا بالجملة وبضغوط سياسية؛ بعيدة عن ضوابط القانون والدستور؛ وهو ما يضع مؤسسة القضاء في مأزق حقيقي أمام تراجع قيمتها كل يوم في عين المواطن وفقدانه الثقة في نزاهتها واستقلاليتها.

ومن جانبهم المشاركون في الحملة يرون أنه وطالما أن هذه الأحكام قد تجاوزت معايير العدالة الحقيقية؛ ما يستوجب اعتبارها باطلة حيث أن إجراءات التقاضي اشتملت علي العديد من سمات التحيز الواضح، فضلا عن عدم إعطاء الفرصة المناسبة والكافية للدفاع لبيان موقف موكله.

ويهيب كافة نشطاء الحملة بجميع القانونيين أيا كانت مواقعهم أن يفتحوا جميعا ملف الإعدام، ويتابعوا كيف صدرت الأحكام السابقة بالجملة وبلا استيفاء للأركان والمعايير القانونية، ومن ثم وجب إعادة فتح تلك الملفات مرة أخرى، ليتلقى المتهمين فيها ما يقرب له القانون والدستور من محاكمة عادلة، وذلك حتى لا تتكرر مأساة # محمود رمضان والذي تم تنفيذ حكم الإعدام فيه رغم توافر العديد من الأدلة علي براءته.

#إعدام\_وطن  
القاهرة  
١٦ مارس ٢٠١٥

الاثنين 16 مارس 2015 12:03 م

حملة إعدام وطن تدين الأحكام التعسفية بالإحالة للمفتي لـ 25 معتقلا اليوم وتعتبرها جرائم تصفية جسدية ليس أكثر

رغم أن القضاء المصري قد أرانا الكثير مما يدهش في الآونة الأخيرة؛ إلا أن تجاوزه لكافة المعايير القانونية والدستورية يزيد كل يوم عما سبق؛ فبعد 12 حكما جائرا بالإعدام أو بالإحالة إلي المفتي في 12 قضية مختلفة؛ فقد صدر اليوم فقط 5 أحكام جديدة بالإحالة إلي المفتي بينها 4 فقط في الدقهلية، والخاصة هي قضية غرفة عمليات رابعة، حيث بلغ مجموع من تمت إحالتهم إلي المفتي اليوم 25 شخصا، فيما لا يوحى إلا بأن الأحكام لا تصدر إلا بالجملة وبضغوط سياسية؛ بعيدة عن ضوابط القانون والدستور؛ وهو ما يضع مؤسسة القضاء في مأزق حقيقي أمام تراجع قيمتها كل يوم في عين المواطن وفقدانه الثقة في نزاهتها واستقلاليتها

ومن جانبهم المشاركون في الحملة يرون أنه وطالما أن هذه الأحكام قد تجاوزت معايير العدالة الحقيقية؛ ما يستوجب اعتبارها باطلة حيث أن إجراءات التقاضي اشتملت علي العديد من سمات التحيز الواضح، فضلا عن عدم إعطاء الفرصة المناسبة والكافية للدفاع لبيان موقف موكله

ويهيب كافة نشطاء الحملة بجميع القانونيين أيا كانت مواقعهم أن يفتحوا جميعا ملف الإعدام، ويتابعوا كيف صدرت الأحكام السابقة بالجملة وبلا استيفاء للأركان والمعايير القانونية، ومن ثم وجب إعادة فتح تلك القضايا مرة أخرى، ليتلقى المتهمين فيها ما يقرب له القانون والدستور من محاكمة عادلة، وذلك حتى لا تتكرر مأساة محمود رمضان والذي تم تنفيذ حكم الإعدام فيه رغم توافر العديد من الأدلة علي براءته

إعدام وطن

القاهرة

16 مارس 2015